

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا وَحِفْظًا وَفَهْمًا)

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٧٢﴾﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْا وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾
[الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أَمَا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ
الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ، مَشْفُوعَةٌ بِالذَّلَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ النَّقْلِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ حَوْلَ مَسْأَلَةِ (الدُّخُولِ عَلَى الْحَاكِمِ)^(١) بَعْدَ أَنْ أُيْقِنْتُ أَنَّهَا حَاجَةٌ كُلُّ دَاعٍ إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ... لِأَنَّهَا تَشْرَحُ أَصُولَ الدُّخُولِ عَلَى وُلَاةِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ... كَتَبْتُهَا نُضْحًا لِلْأُمَّةِ، إِذْ قَدْ رَأَيْتُ حَاجَةَ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمَانِ إِلَى مَعْرِفَةٍ فِيهِ التَّعَامُلِ مَعَ الْحُكَّامِ، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ بِهَذَا الْأَصْلِ، وَفُسُوؤِ الْأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ فِي هَذَا الْأَصْلِ فِي الْجَمَاعَاتِ الْحِزْبِيَّةِ.

فَوَاجِبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ الْإِلْتِزَامُ بِالْمِيثَاقِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَلْبِثُنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فَلْيُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ هَذَا الْأَصْلَ مُحْتَسِبِينَ لِلَّهِ تَعَالَى لِإِعَادَةِ بِنَاءِ الْجُسُورِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْمَحَبَّةِ وَالْمَوَدَّةِ وَالصُّدُقِ فِي النَّصِيحَةِ وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ بَيَانِهِ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ الْمُتَهافتَةُ الَّتِي يُرَوِّجُهَا بَعْضُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ.

وَإِنِّي أَدْعُو دَوِي الْإِضْلَاحِ الْعِلْمِيِّ أَنْ يَهْتَمُّوا بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَيُعَمِّمُوا نَشْرَهَا بِحَيْثُ تُوَضَّعُ فِي يَدِ كُلِّ مُسْلِمٍ غَيْرٍ عَلَى دِينِهِ... وَهِيَ جَدِيرَةٌ أَنْ تُعَمَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِيَتَبَصَّرُوا بِأُمُورِ دِينِهِمْ... لِأَنَّ أُمَّتَنَا الْإِسْلَامِيَّةَ تَعِيشُ فِي هَذَا الْقَرْنِ، لَا سِيَّمَا فِي السَّنَوَاتِ الْأَخِيرَةِ مِنْهُ دَعْوَةٌ إِضْلَاحِيَّةٌ مُبَارَكَةٌ، وَإِنَّهَا لَيَسْتُ خَاصَّةٌ بِقِنْدِ مِنَ الشَّبَابِ وَخَدَّهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ عَامَّةٌ تَشْمَلُ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ عَلَى مُخْتَلَفِ فِئَاتِهَا

(١) فإننا في زمن ما أحوجنا فيه إلى معرفة ما ذكره العلماء في فقه الدخول على الحكام.

وَطَبَقَاتِهَا، وَلِهَذَا تُوَجِّهُ الدَّعْوَةُ الإِسْلَامِيَّةُ تَحْدِيَاتٍ دَاخِلِيَّةً، وَلَعَلَّ مِنْ أخطَرِهَا ظُهُورَ فِتْنَاتٍ وَجَمَاعَاتٍ وَأَحْزَابٍ ظَاهِرُهَا التَّدْيِينُ وَالصَّلَاحُ وَالغَيْرَةُ مِنْ أَجْلِ الدَّفَاعِ عَنِ الدِّينِ... لَكِنَّهَا ضَلَّتِ الطَّرِيقَ، وَخَالَفَتْ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَدَى السَّلَفَ الصَّالِحَ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عِنْدَمَا تَبَيَّنَتْ أَسْلُوبَ المُوَاجَهَةِ مَعَ وُلاةِ الأَمْرِ فَوَقَعَتْ الفِئْثَةُ بَيْنَ المُسْلِمِينَ فِي العَالَمِ... وَهُمْ مِنْ أبنَاءِ جلدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِألسِنَتِنَا... وَالأضْلُ أَنْ يَكُونَ المُسْلِمُ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةٍ فِي عَوْنِ الحَاكِمِ مَا دَامَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(١).

وَالأضْلُ فِي دُخُولِ العُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى الأَمْرَاءِ الجَوَازُ. فَإِذَا افْتَرَنَ بِالدُّخُولِ أَمْرٌ يُحْمَدُ شَرْعاً، كَانَ الدُّخُولُ مُسْتَحَبّاً أَوْ وَاجِباً.

وَإِذَا افْتَرَنَ بِالدُّخُولِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ شَرْعاً، كَانَ الدُّخُولُ مِنْهياً عَنْهُ، لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِمَا افْتَرَنَ بِهِ مِنَ الأَمْرِ المَذْمُومِ شَرْعاً.

وَلِهَذَا فَإِنَّ السَّوَادَ الأَعْظَمَ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَالصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ خَالَطُوا المُلُوكَ، أَوْ كَاتَبُوهُمْ أَوْ قَبِلُوا عَطَايَاهُمْ مِنْ أَجْلِ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

فَالدُّخُولُ عَلَى الحَاكِمِ بِقَضْدِ حَسَنِ مِنْ خِصَالِ الدِّينِ مِنْ تَوْضِيحِ لَهُ نَهَجِ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي العِبَادَاتِ وَحُتُّهِ القِيَامِ

(١) انظر: «فقه التعامل مع الحكام» للدكتور هنادي (ص ٨)، ط. دار عكاظ.

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في اللب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج ٨ ص ٢٠٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

بذلك وأجر أمرٍ بمغروفٍ أو نهي عن منكرٍ أو تخفيف شرٍّ عن أهل الدين أو خوفٍ من فتنَةٍ عليهمٍ أو غير ذلك مما يحبُّه الله تعالى ويرضاه، فهذا مطلبٌ شرعيٌّ يؤجر عليه المسلم.

ومن هنا فالالتزام إنَّما يكون دائماً وأبداً بالمنهج السلفي... بما شرَّعه الله لنا... وليس الالتزام بالأشخاص أو التنظيمات أو الجماعات أو الجمعيات... التي هي دائماً محل الخطأ والصواب والكارثة والخلل والأمراض، والعلة تتسلل إلى حياة الراعي والرعية من خلال العدول عن المنهج الرباني... ومن ثم تكون العظمة الكاذبة التي تُخلع على الأشخاص، والمبررات الباطلة التي تُوضع لتصرفاتهم وأخطائهم، وهذا بدء مرحلة السقوط والهوان والضعف واليأس... وتوؤل الآيات والأحاديث على مُفتضى الأهواء... والتوهم بأنَّ الدعوة قائمة على الدين حتى تُؤدِّي إلى الفتنَة والبلبلة والتمزق في صفوف الأمة الإسلامية... وهذا أمرٌ خطيرٌ... ومفسدةٌ فظيعةٌ تدفع الأمة الإسلامية ثمها الدماء الغزيرة... وليس هذا فقط، بل يُؤدِّي هذا إلى ذهاب الریح، وافتقاد الكيان أضلاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فمن أجل صيانة الدعوة وأهلها يجب تعلم فقه المعاملة الشرعية للحكام ونشرها وتلقيتها للشباب حتى لا يؤتى الإسلام من قبلهم، وحتى يتحقق الأمن والاستقرار ويأمن الناس من الفتن وتستقيم أمور الأمة الإسلامية وأحوالها.

إنَّ هذا البحث على وجازته يعدُّ فرصةً للدعاة إلى الله لكي يتبها بعد غفلة، ويستيقظوا بعد سبات، ولكي لا يقدموا على أي عملٍ أو قولٍ إلا بعد علمٍ وبيّنةٍ ودرايةٍ وتبُّتٍ.

وَرَجِمَ اللهُ الإِمَامَ البُخَارِيَّ القَائِلُ: (مَا أَثْبَتُ شَيْئاً بِغَيْرِ عِلْمٍ قَطُّ مُنْذُ عَقَلْتُ)^(١).

وَأَهْمِيَّةُ هَذَا المَوْضُوعِ وَخُطُورَتِهِ عَلَى حَيَاةِ الأُمَّةِ تَوَجَّهْتُ بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُ إِذْرَاكَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي بَيَانِ الحَقِّ مِنَ الكِتَابِ الكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وَأَثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّينَ، لَعَلَّ اللهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ تَبْصِيراً لِلْمُسْلِمِينَ... وَبِهَذَا يَكْثُرُ الخَيْرُ وَيَعُمُّ وَيَقِلُّ الشَّرُّ وَيَخْتَفِي البَاطِلُ وَيُضْمَحِلُّ... وَتَكُونُ العَاقِبَةُ حَمِيدَةً لِلْمُجْتَمَعِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللهُ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَعْمَلُ لِرِضَاهُ، وَعَلَى مَنْهَجِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الفِتْنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَهُوَ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوْزِي بِنُ

عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ الحُمَيْدِيِّ الأَثَرِيِّ

(١) انظر: «ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري» للنووي (ص ٥٨)،

ط. لبنان، بيروت.